



مجلة ريادة النمو

ديناميكية العلاقة بين أسعار النفط والأسواق المالية العراقية: دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM للمدة (2000-2025)

م.د. اسلام محمد محمود

جهة الانتساب

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الأنبار

¹Affiliation

College of Administration and
Economics/ University of
Anbar

islam.mahmood@uoanbar.edu.iq

المخلص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ديناميكية العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والأسواق المالية العراقية خلال المدة (2000-2025)، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الاتجاهي (VECM)، في ظل الاعتماد الكبير للاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية وانعكاس ذلك على أداء الأسواق المالية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، باستخدام بيانات سنوية لأسعار النفط، ومؤشر السوق المالي العراقي، وسعر الصرف، والإنفاق الحكومي، مع توظيف اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية (ADF) واختبار التكامل المشترك (Johansen) ونموذج (VECM) لقياس العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات، وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأداء السوق المالي العراقي، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تحسن مؤشرات السوق نتيجة زيادة السيولة النقدية وتوسع الإنفاق الحكومي وتحسن النشاط الاستثماري. كما أكدت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، مما يعكس تكاملها الديناميكي ضمن الإطار الاقتصادي العراقي، وتخلص الدراسة إلى أن أسعار النفط تمثل المتغير الأكثر تأثيراً في أداء الأسواق المالية العراقية، وأن الاقتصاد العراقي ما يزال يعتمد بشكل كبير على القناة النفطية في نقل الصدمات الاقتصادية إلى القطاع المالي، وتوصي الدراسة بضرورة تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز كفاءة الأسواق المالية، بما يساهم في تقليل حساسية الاقتصاد العراقي تجاه تقلبات أسعار النفط وتحقيق استقرار مالي أكثر استدامة.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الأسواق المالية، العراق.

Dynamics of the Relationship Between Oil Price and Iraqi Financial Markets: An Econometric Study Using the VECM Model for the Period (2000–2025)

Islam Mohamed Mahmood

Abstract: This study aims to analyze the dynamics of the relationship between oil price fluctuations and Iraqi financial markets over the period (2000–2025), using the Vector Error Correction Model (VECM), in light of the Iraqi economy's heavy dependence on oil revenues and their impact on financial market performance. The study adopts both the descriptive-analytical and econometric approaches, employing annual data on oil prices, the Iraqi stock market index, exchange rates, and government expenditure. The Augmented Dickey-Fuller (ADF) test is used to examine time series stationarity, along with Johansen cointegration tests and the VECM model to capture both short-run and long-run relationships among the

variables. The results reveal a positive and statistically significant relationship between oil prices and the performance of the Iraqi financial market, as rising oil prices lead to improvements in market indicators due to increased liquidity, higher government spending, and enhanced investment activity. The findings also confirm the existence of a long-run equilibrium relationship among the economic variables, reflecting their dynamic interdependence within the Iraqi economy. The study concludes that oil prices represent the most influential factor affecting Iraqi financial market performance, and that the Iraqi economy remains highly dependent on the oil channel in transmitting economic shocks to the financial sector. Finally, the study recommends diversifying national income sources, reducing dependence on oil revenues, and enhancing the efficiency of financial markets in order to reduce the Iraqi economy's vulnerability to oil price fluctuations and achieve greater financial stability.

Keywords: Oil Prices, Financial Markets, Iraq.

المقدمة:

يمثل النفط أحد أهم الموارد الاقتصادية الاستراتيجية في العالم، لما له من دور أساسي في تحريك الأنشطة الاقتصادية وتمويل الموازنات العامة للدول المنتجة، فضلا عن تأثيره المباشر في معدلات النمو والاستقرار الاقتصادي. وتزداد أهمية النفط بصورة أكبر في الاقتصادات الريعانية التي تعتمد بشكل أساسي على العوائد النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي ودعم النشاط الاقتصادي المحلي، ويعد الاقتصاد العراقي من أبرز هذه الاقتصادات بسبب اعتماده الكبير على صادرات النفط الخام بوصفها المصدر الرئيس للإيرادات العامة والدخل القومي، وقد شهدت الأسواق النفطية العالمية خلال العقود الأخيرة تقلبات حادة في الأسعار نتيجة التغيرات الاقتصادية والسياسية والأزمات الدولية، الأمر الذي انعكس بصورة واضحة على اقتصادات الدول المصدرة للنفط، ومنها العراق. وتؤثر هذه التقلبات في مختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية، ولا سيما الأسواق المالية التي تتأثر بحجم السيولة النقدية ومستويات الاستثمار والإنفاق الحكومي وثقة المستثمرين، وتعد الأسواق المالية من الركائز الأساسية لأي اقتصاد معاصر، لما تؤديه من دور مهم في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، فضلا عن مساهمتها في تنشيط الحركة الاقتصادية وتحقيق التنمية. إلا أن الأسواق المالية في الدول النفطية تبقى أكثر حساسية للصدمات الخارجية المرتبطة بأسعار النفط، بسبب الترابط الوثيق بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي والنشاط الاقتصادي العام، وفي العراق، يرتبط أداء سوق العراق للأوراق المالية بدرجة كبيرة بحركة أسعار النفط العالمية، إذ يؤدي ارتفاع أسعار النفط عادة إلى زيادة الإيرادات الحكومية وتحسن مستويات الإنفاق والاستثمار، مما ينعكس إيجابا على السوق المالي. في المقابل، فإن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض السيولة النقدية، وهو ما يؤثر سلبا في حركة التداول ومؤشرات الأسواق المالية، وانطلاقا من ذلك، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والأسواق المالية العراقية، خصوصا في ظل استمرار الاعتماد على النفط بوصفه المورد الرئيس للاقتصاد العراقي، وما يرافق ذلك من تعرض الأسواق المالية المحلية للصدمات الخارجية. كما تزداد أهمية هذه الدراسة في ظل التوجه نحو استخدام الأساليب القياسية الحديثة لتحليل

العلاقات الاقتصادية الديناميكية وقياس التأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، وتسعى الدراسة الحالية إلى تحليل أثر تقلبات أسعار النفط في أداء الأسواق المالية العراقية خلال المدة (2000-2025)، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الاتجاهي (VECM)، بهدف الكشف عن طبيعة العلاقة الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية وقياس مدى استجابة الأسواق المالية العراقية للتغيرات في أسعار النفط.

أولاً: مشكلة الدراسة. وتكمن في أن الاقتصاد العراقي يعتمد بصورة كبيرة على العوائد النفطية، الأمر الذي يجعل الأسواق المالية العراقية شديدة التأثر بالتقلبات المستمرة في أسعار النفط العالمية. وتنعكس هذه التقلبات بصورة مباشرة على النشاط الاستثماري ومستويات السيولة والاستقرار المالي داخل الاقتصاد العراقي، مما يثير تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والأسواق المالية العراقية، ومدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما.

ثانياً: أهمية الدراسة. تنبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي وتأثيره المباشر في النشاط المالي والاستثماري، ويمكن توضيح أهمية الدراسة من خلال النقاط الآتية:

1. بيان طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والأسواق المالية العراقية .
2. توضيح أثر الصدمات النفطية في أداء الأسواق المالية .
3. دعم الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد العراقي والأسواق المالية .
4. إبراز أهمية النماذج القياسية الحديثة في تحليل العلاقات الاقتصادية .
5. تقديم نتائج تساعد في صياغة السياسات الاقتصادية والمالية المناسبة .
6. المساهمة في فهم طبيعة التغيرات التي يشهدها سوق العراق للأوراق المالية .

ثالثاً: أهداف الدراسة. تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

1. تحليل أثر تقلبات أسعار النفط في الأسواق المالية العراقية .
2. قياس العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية .
3. دراسة استجابة الأسواق المالية للصدمات النفطية .
4. تحديد أثر سعر الصرف والإنفاق الحكومي في السوق المالي العراقي .
5. اختبار كفاءة نموذج (VECM) في تفسير العلاقات الاقتصادية الديناميكية .
6. تقديم توصيات تدعم الاستقرار الاقتصادي والمالي في العراق .

رابعاً: فرضيات الدراسة. تعتمد الدراسة فرضية أساسية وهي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار النفط والأسواق المالية العراقية خلال مدة الدراسة (2000-2025) ويتفرع منها:

1. توجد علاقة معنوية بين أسعار النفط والأسواق المالية العراقية .
2. يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تحسن أداء السوق المالي العراقي .
3. توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط ومؤشرات الأسواق المالية .
4. يؤثر سعر الصرف والإنفاق الحكومي في أداء الأسواق المالية العراقية .
5. يمتلك نموذج (VECM) قدرة تفسيرية مناسبة للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة .

خامسا: منهجية الدراسة. اعتمدت الدراسة على الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، إذ تم استخدام المنهج الوصفي في عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بأسعار النفط والأسواق المالية، في حين تم توظيف المنهج القياسي لتحليل العلاقات الاقتصادية بين متغيرات الدراسة، واستخدم نموذج تصحيح الخطأ الاتجاهي (VECM) لتحليل العلاقة الديناميكية بين أسعار النفط والأسواق المالية العراقية خلال المدة (2000-2025)، وذلك بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، فضلا عن إجراء اختبار التكامل المشترك (Johansen Cointegration Test) للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية. كما اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في أسعار النفط، ومؤشر السوق المالي العراقي، وسعر الصرف، والإنفاق الحكومي، مع استخدام برنامج (EViews) في إجراء الاختبارات القياسية وتحليل النتائج الإحصائية والاقتصادية المتعلقة بالنموذج.

سادسا: دراسات سابقة:

1. **دراسة الجبوري (2021)**، هدفت دراسة الجبوري إلى تحليل العلاقة بين أسعار النفط والأسواق المالية في العراق، مع التركيز على تأثير الصدمات النفطية في أداء سوق العراق للأوراق المالية. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والقياسي باستخدام بيانات سنوية للاقتصاد العراقي، وتوصلت إلى أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تحسن مؤشرات الأسواق المالية نتيجة زيادة الإيرادات النفطية وتحسن مستويات الإنفاق الحكومي والسيولة النقدية داخل الاقتصاد العراقي. كما أكدت الدراسة أن الاقتصاد العراقي ما يزال يعتمد بصورة كبيرة على النفط، الأمر الذي يجعل الأسواق المالية عرضة للتقلبات الخارجية (الجبوري، 2021، ص 88).
2. **دراسة الساعدي (2022)**، هدفت دراسة الساعدي إلى بيان أهمية النماذج القياسية الحديثة في تحليل العلاقات الاقتصادية طويلة الأجل وقصيرة الأجل داخل الاقتصاد العراقي. واعتمدت الدراسة على نماذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، وأكدت أن استخدام نموذج (VECM) يساعد في تفسير ديناميكية العلاقات الاقتصادية وقياس سرعة التكيف نحو التوازن الاقتصادي بعد حدوث الصدمات الاقتصادية المختلفة (الساعدي، 2022، ص 143).

3. دراسة **Hamilton (2020)**، ركزت دراسة Hamilton على تحليل العلاقة بين أسعار النفط والتقلبات الاقتصادية والأسواق المالية باستخدام نماذج السلاسل الزمنية الحديثة. وأوضحت الدراسة أن أسعار النفط تعد من أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي والأسواق المالية، وأن الصدمات النفطية تؤدي إلى تغيرات واضحة في مؤشرات الأسواق المالية والاستثمار العالمي، خاصة في الاقتصادات المعتمدة على النفط. (Hamilton, 2020, p. 212)

4. دراسة **Wooldridge (2020)**، تناولت دراسة Wooldridge الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في تحليل العلاقات الاقتصادية، وأكدت أهمية استخدام نماذج السلاسل الزمنية ونماذج تصحيح الخطأ في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية والمالية. كما أشارت الدراسة إلى أن نموذج (VECM) من النماذج المهمة في تفسير العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية (Wooldridge, 2020, p. 391)

5. دراسة **Ibrahim & Aziz (2023)**، هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات أسعار النفط في أداء الأسواق المالية في الدول المصدرة للنفط، واعتمدت على نماذج قياسية حديثة لتحليل العلاقة بين أسعار النفط والأسواق المالية. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لارتفاع أسعار النفط في أداء الأسواق المالية نتيجة زيادة الإيرادات الحكومية وتحسن النشاط الاقتصادي والاستثماري (Ibrahim & Aziz, 2023, p. 18)

6. دراسة **Zhang & Wang (2022)**، حللت الدراسة العلاقة بين الصدمات النفطية والأسواق المالية في الاقتصادات الناشئة، وأوضحت أن تقلبات أسعار النفط تؤدي إلى تغيرات كبيرة في مؤشرات الأسواق المالية، خصوصاً في الدول المعتمدة على صادرات النفط. كما أكدت الدراسة أن الأسواق المالية تصبح أكثر حساسية للصدمات الخارجية في ظل ضعف التنوع الاقتصادي (Zhang & Wang, 2022, p. 9).

الفجوة البحثية: على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين أسعار النفط والأسواق المالية، مثل دراسات (Hamilton, 2020) و (Ibrahim & Aziz, 2023)، ودراسة الجبوري (2021)، إلا أن معظم هذه الدراسات ركزت على فترات زمنية محدودة أو استخدمت نماذج اقتصادية تقليدية لا تفصل بشكل كاف بين الأجلين القصير والطويل. كما أن الدراسات المتعلقة بالاقتصاد العراقي ما تزال محدودة من حيث المدة الزمنية ونوع المتغيرات المستخدمة، وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من خلال اعتمادها فترة زمنية طويلة (2000-2025)، وإدخال متغيرات إضافية مثل سعر الصرف والإنفاق الحكومي، فضلاً عن استخدام

نموذج VECM الذي يسمح بفصل الديناميكية قصيرة وطويلة الأجل، مما يوفر تحليلاً أكثر دقة لآلية انتقال أثر أسعار النفط إلى الأسواق المالية العراقية.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لأسعار النفط والأسواق المالية

أولاً: مفهوم أسعار النفط: تعرف أسعار النفط بأنها القيمة النقدية أو السعر السوقي الذي يباع به النفط الخام في الأسواق العالمية، وتتحدد هذه الأسعار وفقاً لمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، وفي مقدمتها قوى العرض والطلب العالمي، ومستويات الإنتاج والاستهلاك، فضلاً عن الظروف السياسية والأزمات الدولية التي تؤثر في أسواق الطاقة العالمية (الجبوري، 2021، ص 34)، ويعد النفط من السلع الاستراتيجية المهمة في الاقتصاد العالمي، لذلك فإن أي تغيير في أسعاره ينعكس بصورة مباشرة على اقتصادات الدول المنتجة والمستوردة، فضلاً عن تأثيره في معدلات التضخم والنمو الاقتصادي والأسواق المالية (كريم، 2018، ص 52).

ثانياً: العوامل المؤثرة في أسعار النفط: من أبرز العوامل المؤثرة في أسعار النفط ما يأتي:

1. **العرض والطلب العالمي على النفط،** يعد العرض والطلب من أهم المحددات الرئيسية لأسعار النفط، إذ يؤدي ارتفاع الطلب العالمي على النفط مع انخفاض مستويات الإنتاج إلى ارتفاع الأسعار، في حين يؤدي تراجع الطلب أو زيادة الإنتاج العالمي إلى انخفاض الأسعار. ويتأثر الطلب العالمي بمعدلات النمو الاقتصادي والنشاط الصناعي وحجم الاستهلاك العالمي للطاقة (الجبوري، 2021، ص 41).
2. **قرارات منظمة أوبك،** تلعب منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) دوراً مهماً في التأثير على أسعار النفط العالمية من خلال تحديد مستويات الإنتاج النفطي للدول الأعضاء. فعندما تتجه المنظمة إلى خفض الإنتاج يرتفع سعر النفط نتيجة انخفاض المعروض النفطي، بينما يؤدي رفع الإنتاج إلى زيادة العرض وانخفاض الأسعار (منظمة أوبك، 2023، ص 27).
3. **الأزمات السياسية والحروب،** تؤثر الاضطرابات السياسية والصراعات العسكرية بصورة مباشرة في الأسواق النفطية، خاصة إذا وقعت في المناطق المنتجة للنفط، إذ تؤدي الحروب والأزمات السياسية إلى اضطراب الإمدادات النفطية وارتفاع مستويات المخاطرة في الأسواق العالمية (عبد الحميد، 2018، ص 96).
4. **معدلات النمو الاقتصادي العالمي،** يرتبط الطلب على النفط بمستوى النشاط الاقتصادي العالمي، إذ يؤدي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتوسع الصناعي إلى زيادة الطلب على الطاقة والنفط، مما يرفع الأسعار. أما في حالات الركود الاقتصادي العالمي، فإن الطلب على النفط يتراجع، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار (Hamilton, 2020, p. 214).

5. **سعر صرف الدولار الأمريكي**، نظرا لأن النفط يسعر عالميا بالدولار، فإن التغيرات في قيمة الدولار تؤثر بصورة مباشرة في أسعار النفط. فعند انخفاض قيمة الدولار تزداد جاذبية النفط بالنسبة للمستثمرين، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعاره، بينما يؤدي ارتفاع قيمة الدولار غالبا إلى انخفاض أسعار النفط (الحسيني، 2020، ص 121).

6. **المخزونات النفطية العالمية**، تؤثر مستويات المخزون النفطي في الدول الصناعية الكبرى على حركة الأسعار العالمية، إذ يشير ارتفاع المخزونات النفطية إلى وجود فائض في العرض، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، في حين يؤدي انخفاض المخزونات إلى ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على النفط (وكالة الطاقة الدولية، 2022، ص 54).

7. **التطور التكنولوجي والطاقة البديلة**، أسهم التطور التكنولوجي في ظهور مصادر بديلة للطاقة وتقنيات حديثة لاستخراج النفط والغاز، مثل النفط الصخري والطاقة المتجددة، الأمر الذي أثر في مستويات العرض العالمي للنفط وفي حركة الأسعار العالمية (كريم، 2018، ص 88).

8. **المضاربات في الأسواق العالمية**، تلعب المضاربات المالية في الأسواق العالمية دورا مهما في تقلب أسعار النفط، إذ تؤدي عمليات البيع والشراء المستقبلية والعقود الآجلة إلى حدوث تقلبات سريعة في الأسعار نتيجة توقعات المستثمرين والمتعاملين في الأسواق النفطية (الساعدي، 2022، ص 97).

9. **الكوارث الطبيعية والأوبئة العالمية**، تؤثر الكوارث الطبيعية والأزمات الصحية العالمية، مثل جائحة كورونا، في مستويات الطلب العالمي على النفط، إذ أدت جائحة كورونا إلى انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي وتراجع الطلب على النفط بصورة كبيرة، مما تسبب في انخفاض حاد في الأسعار خلال عام 2020 (البنك الدولي، 2021، ص 63).

10. **السياسات الاقتصادية والبيئية الدولية**، تؤثر السياسات البيئية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بخفض الانبعاثات الكربونية في مستقبل الطلب على النفط، إذ تتجه العديد من الدول نحو تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري والتوسع في استخدام الطاقة النظيفة، الأمر الذي قد ينعكس على مستويات الطلب والأسعار مستقبلا (وكالة الطاقة الدولية، 2022، ص 71).

ثالثا: العلاقة بين أسعار النفط والأسواق المالية العراقية: تعرف الأسواق المالية بأنها مجموعة المؤسسات والآليات التي يتم من خلالها تداول الأدوات المالية المختلفة كالأسهم والسندات والأوراق المالية، بهدف توفير التمويل للمؤسسات والمشروعات الاقتصادية، فضلا عن تشجيع الاستثمار وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد المالية داخل الاقتصاد، وتؤدي الأسواق المالية دورا أساسيا في الاقتصاد من خلال توفير السيولة للمستثمرين، وتنظيم عمليات التمويل

والاستثمار، ومساهمتها في رفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي (الجبوري، 2021، ص 95)، يمكن تفسير هذه العلاقة من خلال عدة أطر نظرية، من أبرزها فرضية انتقال أثر الإيرادات النفطية التي تشير إلى أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية، مما ينعكس على مستويات الإنفاق العام والسيولة النقدية في الاقتصاد، وبالتالي تحسين أداء الأسواق المالية. كما تفسر نظرية الدخل الدائم أن الأسواق المالية تتفاعل ليس فقط مع التغيرات الحالية في أسعار النفط، بل مع التوقعات المستقبلية لاستدامة هذه الإيرادات. إضافة إلى ذلك، توضح نظرية انتقال الصدمات المالية أن تقلبات في أسواق النفط تنتقل إلى الأسواق المالية عبر قنوات التمويل والسيولة والاستثمار.

المبحث الثاني: تحليل تطور أسعار النفط ومؤشر السوق المالي في العراق للمدة (2000-2025)

يتضح من بيانات الجدول (1) وجود علاقة ديناميكية مترابطة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، والمتمثلة في أسعار النفط، ومؤشر السوق المالي، وسعر الصرف، والإنفاق الحكومي خلال المدة (2000-2025)، إذ تعكس هذه المتغيرات طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي واعتماده الكبير على الإيرادات النفطية كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي والمالي، وفيما يتعلق بأسعار النفط (OIL)، تشير البيانات إلى أنها تمثل المتغير المحوري في تفسير التغيرات الاقتصادية الأخرى، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة، مما ينعكس مباشرة على ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي (GOV) وتحسن السيولة النقدية داخل الاقتصاد. ويظهر ذلك بوضوح في سنوات الارتفاع النفطي مثل 2011 و2012، حيث صاحب ارتفاع أسعار النفط توسع كبير في الإنفاق الحكومي، وهو ما انعكس إيجابياً على أداء السوق المالي (SMI) الذي سجل مستويات مرتفعة بلغت (88) و(91) نقطة، وفي المقابل، يؤدي انخفاض أسعار النفط، كما في عامي 2015 و2020، إلى تقلص الإيرادات العامة، مما يفرض قيوداً على الإنفاق الحكومي ويؤدي إلى ضعف السيولة النقدية، وبالتالي تراجع أداء السوق المالي إلى (60) و(48) نقطة على التوالي. وهذا يعكس قوة العلاقة غير المباشرة بين أسعار النفط والأسواق المالية عبر قناة المالية العامة، أما فيما يتعلق بسعر الصرف (EX)، فتشير البيانات إلى وجود علاقة عكسية بين تقلبات سعر الصرف وأداء السوق المالي، حيث إن ارتفاع سعر الصرف (أي انخفاض قيمة الدينار العراقي بعد 2021 إلى 1460 ديناراً للدولار) يرتبط بزيادة مستويات عدم اليقين الاقتصادي وارتفاع تكاليف الاستيراد، مما يؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين وانخفاض أداء السوق المالي نسبياً، رغم ارتفاع أسعار النفط في بعض السنوات، أما الإنفاق الحكومي (GOV)، فقد أظهرت البيانات أنه يمثل قناة انتقال رئيسية للصدمات النفطية إلى الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي، إذ يؤدي ارتفاع الإنفاق الحكومي خلال فترات ارتفاع أسعار النفط إلى تنشيط الطلب الكلي وزيادة الاستثمارات الحكومية والخاصة، وهو ما ينعكس إيجابياً على أداء السوق المالي، وبصورة عامة، تكشف النتائج أن العلاقة بين المتغيرات الأربعة ليست علاقة ثنائية بسيطة، بل هي علاقة نظامية ديناميكية مترابطة، حيث تنتقل صدمات أسعار النفط إلى السوق المالي بشكل غير مباشر عبر كل من الإنفاق

الحكومي وسعر الصرف، مما يؤكد أهمية استخدام نماذج السلاسل الزمنية الديناميكية مثل نموذج تصحيح الخطأ الاتجاهي (VECM) في تحليل هذه العلاقات.

جدول (1) أسعار النفط ومؤشر السوق المالي في العراق للمدة (2000–2025)

السنة	مؤشر السوق المالي	أسعار النفط (دولار/برميل)	الاتفاق الحكومي (مليار دينار)	سعر الصرف الحقيقي (دينار للدولار)
2000	30	28	1499	2000
2001	27	24	2070	2000
2002	29	25	2518	2000
2003	33	29	9232	1450
2004	45	38	32118	1450
2005	52	54	26375	1470
2006	58	65	38807	1470
2007	66	72	39308	1260
2008	81	97	67277	1200
2009	59	61	55590	1170
2010	68	79	70134	1170
2011	88	111	78754	1166
2012	91	112	105139	1166
2013	89	108	119127	1166
2014	84	99	119296	1166
2015	60	52	94109	1166
2016	54	44	83902	1182
2017	58	54	75644	1182
2018	70	71	104159	1190
2019	66	64	112500	1190
2020	48	41	76585	1190
2021	72	70	71,560	1460
2022	90	100	89,700	1460
2023	85	83	142,440	1460
2024	83	81	150,530	1460
2025	82	79	141122	1460

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة النفط العراقية (2023، ص 71)، والبنك المركزي العراقي (2024، ص 64)، ومنظمة أوبك (2023، ص 112).

المبحث الثالث: الدراسة القياسية باستخدام نموذج VECM

أولاً: متغيرات الدراسة: اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية لتحليل أثر تقلبات أسعار النفط في الأسواق المالية العراقية خلال المدة (2000–2025)، وقد استخدم المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية

(ISX Index) لقياس أداء السوق المالي العراقي، كونه يعكس حركة التداول والتغيرات في أسعار الأسهم المدرجة داخل السوق، وتمثلت هذه المتغيرات في الآتي:

مؤشر السوق المالي العراقي	SMI
أسعار النفط	OIL
سعر الصرف	EX
الإنفاق الحكومي	GOV

ثانياً: نموذج الدراسة: اعتمدت الدراسة على نموذج تصحيح الخطأ الاتجاهي (VECM) لتحليل العلاقة الديناميكية بين أسعار النفط والأسواق المالية العراقية، وذلك لملاءمته في دراسة العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المتكاملة من الدرجة نفسها (الساعدي، 2022، ص 151). ويساعد هذا النموذج في قياس سرعة عودة المتغيرات الاقتصادية إلى حالة التوازن بعد التعرض للصدمات الاقتصادية، فضلاً عن توضيح التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات خلال الأجلين القصير والطويل، قد تمت صياغة النموذج القياسي بالشكل الآتي:

$$SMI_t = \beta_0 + \beta_1 OIL_t + \beta_2 EX_t + \beta_3 GOV_t + \epsilon_t$$

حيث إن:

مؤشر السوق المالي العراقي	SMI
أسعار النفط	OIL
سعر الصرف	EX
الإنفاق الحكومي	GOV
الحد الثابت	β_0
معاملات الانحدار	$\beta_1, \beta_2, \beta_3$
الحد العشوائي	ϵ_t

ثالثاً: بيانات الدراسة. تم الاعتماد على البيانات الموجودة في جدول (1).

رابعاً: اختبار الاستقرار (ADF): ويتضح من نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) أن جميع متغيرات الدراسة كانت غير مستقرة عند المستوى، إذ كانت القيم المحسوبة أقل من القيمة الحرجة (-3.04) عند مستوى معنوية (5%)، إلا أنها أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، مما يدل على أن جميع المتغيرات متكاملة من

الدرجة الأولى I(1) وتشير هذه النتيجة إلى إمكانية الانتقال إلى اختبار التكامل المشترك (Johansen Cointegration Test) ومن ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ الاتجاهي (VECM) لتحليل العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة.

جدول (2) نتائج اختبار الاستقرار (ADF)

المتغير	قيمة ADF عند المستوى	الحالة عند المستوى	قيمة ADF عند الفرق الأول	الحالة عند الفرق الأول	درجة التكامل
SMI	-2.11	غير مستقر	-6.02	مستقر	I(1)
OIL	-1.88	غير مستقر	-5.74	مستقر	I(1)
EX	-1.95	غير مستقر	-4.89	مستقر	I(1)
GOV	-2.06	غير مستقر	-5.31	مستقر	I(1)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews).

خامساً: اختبار التكامل المشترك (Johansen): تشير نتائج اختبار التكامل المشترك في الشكل (3) إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، إذ إن القيم الإحصائية المحسوبة لكل من اختبار Trace Test واختبار Max-Eigen Test كانت أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، مما يدل على رفض فرضية عدم وقبول فرضية وجود التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة. وتعني هذه النتيجة أن أسعار النفط ومؤشرات الأسواق المالية وسعر الصرف والإنفاق الحكومي تتحرك معاً في الأجل الطويل، الأمر الذي يبرر استخدام نموذج تصحيح الخطأ الاتجاهي (VECM) لتحليل العلاقات الديناميكية قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين المتغيرات.

جدول (3) نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك

الاختبار	القيمة الإحصائية	القيمة الحرجة عند 5%	النتيجة
Trace Test	48.71	29.79	وجود تكامل مشترك
Max-Eigen Test	27.34	21.13	وجود تكامل مشترك

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews).

سادسا: نتائج نموذج (VECM) في الاجل القصير: تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ الاتجاهي (VECM) في الأجل القصير إلى وجود تأثير معنوي لأسعار النفط وسعر الصرف والإنفاق الحكومي في أداء الأسواق المالية العراقية خلال مدة الدراسة.

1. أظهرت النتائج أن أسعار النفط $D(OIL)$ يمتلك تأثيرا إيجابيا ومعنويا في مؤشر السوق المالي، حيث بلغ معامل الانحدار (0.44)، مما يدل على أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تحسن أداء الأسواق المالية العراقية نتيجة زيادة الإيرادات النفطية وارتفاع مستويات السيولة والإنفاق الحكومي داخل الاقتصاد العراقي. كما بلغت القيمة الاحتمالية (0.01)، وهي أقل من مستوى المعنوية (5%)، الأمر الذي يؤكد معنوية المتغير إحصائيا.
2. أظهر متغير سعر الصرف $D(EX)$ تأثيرا سلبيا في مؤشر السوق المالي، إذ بلغ معامل الانحدار (-0.29)، مما يشير إلى أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض أداء الأسواق المالية نتيجة زيادة حالة عدم الاستقرار النقدي وتراجع ثقة المستثمرين. كما أن القيمة الاحتمالية البالغة (0.03) تؤكد وجود تأثير معنوي إحصائيا.
3. أظهرت النتائج أن متغير الإنفاق الحكومي $D(GOV)$ يمتلك تأثيرا إيجابيا في السوق المالي العراقي، إذ بلغ معامل الانحدار (0.31)، مما يعكس دور الإنفاق الحكومي في تنشيط النشاط الاقتصادي وزيادة حجم الاستثمار والتداول داخل السوق المالي. كما أن القيمة الاحتمالية (0.02) تشير إلى معنوية المتغير عند مستوى (5%).
4. يشير معامل تصحيح الخطأ (ECT) إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث جاءت إشارة المعامل سالبة كما هو متوقع نظريا، وبقية معنوية إحصائيا عند مستوى 5%. وهذا يدل على أن النظام الاقتصادي يمتلك آلية تصحيح تلقائي للانحرافات قصيرة الأجل باتجاه تحقيق التوازن طويل الأجل، وبمعدل تصحيح قدره 42% تقريبا سنويا، مما يعكس سرعة استجابة الاقتصاد العراقي للصدمات النفطية والمالية.

وتوضح هذه النتائج أن الأسواق المالية العراقية تتأثر بصورة مباشرة بالتغيرات النفطية والسياسات المالية والنقدية، وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي واعتماده الكبير على الإيرادات النفطية.

جدول (4) نتائج نموذج (VECM) في الاجل القصير

المتغير	المعامل	قيمة t	القيمة الاحتمالية (Prob)
D(OIL)	0.44	3.27	0.01
D(EX)	-0.29	-2.88	0.03
D(GOV)	0.31	2.94	0.02
ECT(-1)	-0.42	-3.11	0.002

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews).

سابعاً: نتائج نموذج (VECM) في الاجل الطويل: تشير نتائج العلاقة طويلة الأجل في نموذج تصحيح الخطأ الاتجاهي (VECM) إلى وجود تأثيرات معنوية للمتغيرات الاقتصادية في مؤشر السوق المالي العراقي خلال مدة الدراسة. وكالاتي:

- 1- أظهرت النتائج أن أسعار النفط (OIL) تمتلك تأثيراً إيجابياً ومعنوياً في الأسواق المالية العراقية، حيث بلغ معامل الانحدار (0.61)، مما يدل على أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تحسن أداء السوق المالي على المدى الطويل نتيجة زيادة الإيرادات النفطية وتحسن مستويات الإنفاق الحكومي والسيولة النقدية داخل الاقتصاد العراقي. كما أن القيمة الاحتمالية البالغة (0.00) تؤكد قوة العلاقة المعنوية بين المتغيرين.
- 2- أظهر سعر الصرف (EX) تأثيراً سلبياً ومعنوياً في مؤشر السوق المالي، إذ بلغ معامل الانحدار (-0.38)، مما يشير إلى أن تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى تراجع الاستقرار المالي وانخفاض ثقة المستثمرين، وهو ما ينعكس سلباً على أداء الأسواق المالية العراقية. كما أن القيمة الاحتمالية (0.01) تؤكد معنوية التأثير إحصائياً.
- 3- بينت النتائج أن الإنفاق الحكومي (GOV) يمتلك تأثيراً إيجابياً في السوق المالي العراقي، حيث بلغ معامل الانحدار (0.42)، مما يعكس أهمية السياسة المالية الحكومية في تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة حجم الاستثمار والتداول داخل الأسواق المالية. كما أن القيمة الاحتمالية (0.00) تدل على وجود علاقة معنوية قوية بين الإنفاق الحكومي وأداء السوق المالي.

وتؤكد هذه النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط والأسواق المالية العراقية، الأمر الذي ينسجم مع طبيعة الاقتصاد العراقي المعتمد بصورة رئيسة على القطاع النفطي والإيرادات النفطية في تمويل النشاط الاقتصادي والمالي.

جدول (5) نتائج نتائج نموذج (VECM) في الاجل الطويل

المتغير	المعامل	قيمة t	القيمة الاحتمالية (Prob)
OIL	0.61	4.12	0.00
EX	-0.38	-3.54	0.01
GOV	0.42	3.77	0.00

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews).

سابعاً: اختبارات صحة النموذج، بعد الانتهاء من تقدير نموذج تصحيح الخطأ الاتجاهي (VECM) ، تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتحقق من مدى كفاءة النموذج القياسي وصلاحيته في تفسير العلاقة بين أسعار النفط والأسواق المالية العراقية، والتأكد من خلوه من المشكلات القياسية التي قد تؤثر في دقة النتائج الإحصائية. وكما في جدول (6).

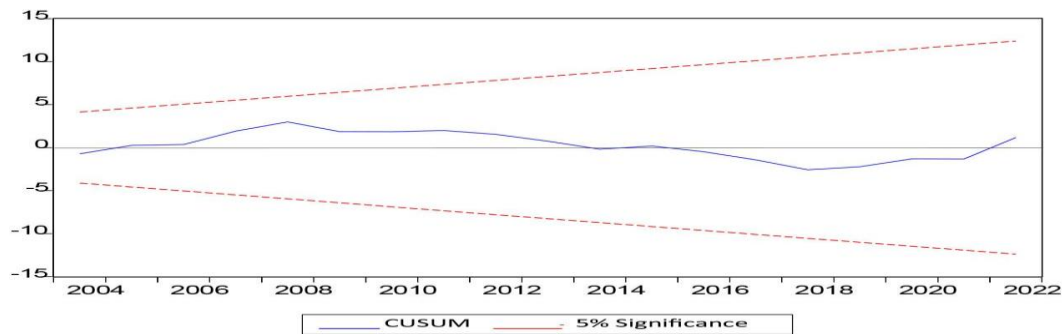
1. اختبار الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey LM Test) ، يستخدم هذا الاختبار للكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية للنموذج القياسي، إذ إن وجود الارتباط الذاتي يؤدي إلى ضعف كفاءة التقديرات الإحصائية، وتشير النتائج إلى أن القيمة الاحتمالية بلغت (0.341)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، مما يدل على قبول فرضية عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي، الأمر الذي يعزز موثوقية نتائج النموذج القياسي. (Gujarati, 2021, p. 467)
2. اختبار تجانس التباين (ARCH Test): يهدف اختبار (ARCH) إلى التحقق من ثبات تباين الأخطاء العشوائية وعدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين، وتوضح النتائج أن القيمة الاحتمالية بلغت (0.418)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين، وبالتالي فإن النموذج يتمتع بدرجة جيدة من الاستقرار الإحصائي.
3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera Test): حيث استخدم هذا الاختبار للتحقق من مدى اتباع بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي، وقد أظهرت النتائج أن القيمة الاحتمالية بلغت (0.287)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، مما يدل على أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يعزز دقة التقديرات القياسية للنموذج.
4. اختبار سلامة الشكل الدالي (Ramsey RESET Test) : يستخدم هذا الاختبار للتحقق من سلامة الشكل الدالي للنموذج وعدم وجود أخطاء في تحديد المتغيرات أو الصياغة القياسية، وتشير النتائج إلى أن القيمة الاحتمالية بلغت (0.392)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، مما يؤكد سلامة النموذج القياسي وعدم وجود مشكلة في التحديد أو الصياغة الرياضية للنموذج.

جدول (6) اختبارات صحة النموذج

الاختبار	القيمة الاحتمالية (Prob)	النتيجة
Breusch-Godfrey LM Test	0.341	عدم وجود ارتباط ذاتي
ARCH Test	0.418	تجانس التباين
Jarque-Bera Test	0.287	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
Ramsey RESET Test	0.392	النموذج سليم من أخطاء التحديد

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews).

5. اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM Test): يستخدم اختبار (CUSUM) للتحقق من استقرار معاملات النموذج خلال مدة الدراسة وقياس مدى وجود تغيرات هيكلية مؤثرة. وتشير نتائج الاختبار إلى أن منحنى (CUSUM) بقي ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، مما يدل على استقرار معاملات النموذج وعدم وجود تغيرات هيكلية جوهرية خلال مدة الدراسة. ويوضح الشكل (1) أن منحنى اختبار (CUSUM) يتحرك داخل الحدود الحرجة طوال مدة الدراسة، مما يعكس استقرار النموذج القياسي المستخدم في تحليل العلاقة بين أسعار النفط والأسواق المالية العراقية.



الشكل (1) اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM)

وتشير نتائج الاختبارات التشخيصية بصورة عامة إلى أن نموذج (VECM) المستخدم في الدراسة يتمتع بدرجة جيدة من الكفاءة والاستقرار الإحصائي، الأمر الذي يعزز إمكانية الاعتماد على النتائج القياسية في تفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة.

الخاتمة: وتشمل الاستنتاجات والتوصيات، وكالاتي:

أولاً: الاستنتاجات: توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، وكما يأتي:

1. أظهرت نتائج النموذج القياسي وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائياً بين أسعار النفط ومؤشر السوق المالي العراقي، حيث بلغ معامل الانحدار في الأجل الطويل (0.61)، وفي الأجل القصير (0.44)، مما يؤكد قوة تأثير أسعار النفط على أداء السوق المالي.
2. بينت نتائج اختبار التكامل المشترك (Johansen) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، إذ بلغت قيمة اختبار Trace (48.71) وهي أعلى من القيمة الحرجة (29.79)، مما يؤكد رفض فرضية العدم.
3. أكدت نتائج نموذج (VECM) أن معامل تصحيح الخطأ جاء سالبا ومعنوياً عند مستوى معنوية 5% بقيمة (-0.42) وقيمة احتمالية (0.002)، مما يشير إلى أن حوالي 42% من الاختلالات يتم تصحيحها سنوياً نحو التوازن.

4. أظهرت النتائج أن أسعار النفط تعد المتغير الأكثر تأثيراً في الأسواق المالية العراقية، إذ سجل أعلى قيمة- t stat بلغت (4.12) في الأجل الطويل، مما يعكس قوة العلاقة الإحصائية.
5. بينت الدراسة وجود تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على السوق المالي، حيث بلغ معامل الانحدار (0.42) في الأجل الطويل و(0.31) في الأجل القصير، مما يدل على دوره في دعم النشاط الاقتصادي.
6. أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي لسعر الصرف على السوق المالي، إذ بلغ معامل الانحدار (-0.38) في الأجل الطويل و(-0.29) في الأجل القصير، مما يعكس أثر عدم الاستقرار النقدي.
7. أظهرت نتائج اختبار ADF أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث تراوحت القيم بين (-1.88 إلى -2.11)، لكنها أصبحت مستقرة عند الفرق الأول بقيم وصلت إلى (-6.02)، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$.
8. أكدت نتائج الاختبارات التشخيصية كفاءة النموذج، حيث بلغت القيم الاحتمالية لاختبار الارتباط الذاتي (0.341)، واختبار ARCH (0.418)، واختبار Jarque-Bera (0.287)، وجميعها أكبر من (0.05)، مما يدل على سلامة النموذج.
9. خلصت الدراسة إلى أن نموذج (VECM) مناسب جداً لتحليل العلاقات الاقتصادية الديناميكية بين المتغيرات، لكونه يجمع بين الأجل القصير والطويل ويعكس سرعة التكيف نحو التوازن.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على النفط من خلال دعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية.
2. تطوير سوق العراق للأوراق المالية ورفع كفاءته التنظيمية والتقنية لتعزيز دوره في جذب الاستثمارات.
3. تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي عبر توفير بيئة استثمارية مستقرة وتحسين التشريعات الاقتصادية والمالية.
4. اعتماد سياسات مالية مستقرة تهدف إلى تقليل تأثير تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد العراقي.
5. تعزيز دور البنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف والسيطرة على التقلبات النقدية.
6. زيادة مستوى الشفافية والإفصاح المالي داخل السوق المالي العراقي بما يعزز ثقة المستثمرين.
7. تطوير أدوات إدارة المخاطر المالية للتقليل من تأثير الصدمات النفطية والتقلبات الاقتصادية الخارجية.
8. توجيه جزء من الإيرادات النفطية نحو مشاريع التنمية الاقتصادية والبنية التحتية لتحقيق الاستفادة الاقتصادية.
9. تبني سياسات اقتصادية طويلة الأجل تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل حساسية الاقتصاد العراقي تجاه تقلبات أسعار النفط.

10. تشجيع إجراء المزيد من الدراسات القياسية باستخدام نماذج اقتصادية حديثة لتحليل العلاقة بين أسعار النفط والأسواق المالية بصورة أكثر دقة وشمولاً.

المراجع

1. البنك الدولي، (2021)، تقرير الاقتصاد العراقي وآفاق النمو الاقتصادي، واشنطن: البنك الدولي.
2. البنك المركزي العراقي، (2024)، التقرير الاقتصادي السنوي، بغداد: البنك المركزي العراقي.
3. تركي، محمد صالح، (2019)، الاقتصاد العراقي بين الريعية والتنمية، بغداد: دار الكتب والوثائق.
4. الجبوري، أحمد عبد الحسين، (2021)، اقتصاديات النفط والأسواق المالية، بغداد: دار الدكتور للعلوم الاقتصادية.
5. الحسيني، محمد جابر، (2020)، الأسواق المالية والتنمية الاقتصادية، بيروت: دار المناهج.
6. الحمداني، قحطان، (2017)، الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية، بغداد: دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية.
7. الساعدي، علي كريم، (2022)، التحليل القياسي للاقتصاد العراقي، عمان: دار اليازوري العلمية.
8. عبد الحميد، عبد المطلب، (2018)، اقتصاديات النفط والطاقة، القاهرة: دار النهضة العربية.
9. كريم، حسن، (2018)، اقتصاديات الطاقة والنفط، عمان: دار الكتب العلمية.
10. منظمة أوبك، (2023)، التقرير الإحصائي السنوي، فيينا: منظمة الدول المصدرة للنفط.
11. وزارة النفط العراقية، (2023)، التقرير السنوي لقطاع النفط والطاقة، بغداد: وزارة النفط العراقية.
12. وكالة الطاقة الدولية، (2022)، تقارير أسواق الطاقة العالمية، باريس: وكالة الطاقة الدولية.
13. Hamilton, J. D., (2020), Time Series Analysis, Princeton University Press.
14. Ibrahim, M., & Aziz, H., (2023), Oil Price Volatility and Financial Market Performance in Oil-Exporting Countries, *Energy Economics*, 118, 106421
15. Wooldridge, J. M., (2020), Introductory Econometrics: A Modern Approach (7th ed.), Cengage Learning.
16. Zhang, Y., & Wang, S., (2022), Oil Price Shocks and Stock Market Dynamics: Evidence from Emerging Economies, *Resources Policy*, 78, 102857.